الصباح الاقتصادية
17
العدد 1853 - السنة السابعة
الإثنين 6 رجب 1435 - الموافق 5 مايو 2014
Monday 5 May 2014 - No.1853 - 7th Year

تداولات ملولة وتدن واضح في القيمة النقدية المتداولة

جلسة «فاترة» في البورصة

استهلت تداولات سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» جلسة بداية الاسبوع على انخفاض وسط تداولات فاترة وتدن واضح في القيمة النقدية المتداولة ما عكسته المؤشرات الرئيسية الثلاثة التي اقفلت في المنطقة الحمراء.

واللافت في مجريات الاداء الاحجام عن الشراء والبيع في جلسة شبهها المتداولون بـ «المملة» حتى الدقائق الاخيرة ليقلص المؤشر السعري جزءا من خسائره من 14 نقطة الى 5 «تعديل 9 نقاط» علاوة على انعدام الثقة بسبب تطورات الاوضاع السياسية على الساحتين المحلية والاقليمية.

ولم تسلم الجلسة الأخيرة من العمليات المضاربية السريعة صوب عدد من الاسهم متوسطة القيمة السوقية من خلال محاولات فردية لبعض المتداولين الكبار وسط مزيد من الضغوط وتقلص كميات وقيم التداول التي كانت ضعيفة على الاسهم التشغيلية التي شهدت ثباتا في مؤشراتها.

غياب صناع السوق مازال يؤثر في حركة البورصة

وما زال غياب صناع السوق يؤثر في منوال الحركة اليومية ما ينعكس سلبا على الثقة بين اوساط المتداولين لا سيما الصغار منهم علاوة على ان كثيرا من الشركات لم تعلن بعد عن ارباحها لفترة الربع الاول من العام 2014 والعديد من مساهميها يترقب افصاحاتها لتحديد مساره الاستثماري.

وكان لافتا في الجلسة انها تأثرت من تحركات الساعة الأخيرة على اوامر المتداولين خوفا من تكبد الخسائر بسبب العمليات المضاربية التي قادتها بعض المجموعات جراء ايقاف بعض الشركات عن التداولات ما جعل صغار المتداولين يتحركون بعشوائية خوفا من التداعيات السلبية. وكان السوق قد شهد خلال تداولات الاسبوع الماضي عمليات جني ارباح عنيفة على الأسهم القيادية والثقيلة في السوق وهو ما ظهر جليا على المؤشرين «الوزني» و «كويت 15» اللذين كانا الأكثر تراجعا.

يذكر ان المؤشر السعري سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» قد اغلق منخفضا 5.07 نقاط ليغلق عند مستوى 7425.8 نقطة وقد بلغت القيمة النقدية نحو 5.13 ملايين دينار تمت عبر 3218 صفقة نقدية وكميات اسهم بلغت نحو 8.131 ملايين سهم.

بنك لندن والشرق الأوسط يُعيّن «مدير إصدار مشارك» لصكوك البنك الإسلامي للتنمية

عادل الماجد

أعلن بنك لندن والشرق الأوسط، أكبر بنك إسلامي في أوروبا، انه تم تعيينه كمدير إصدار مشارك لإصدار صكوك بقيمة 1.5 مليار دولار امريكي للبنك الإسلامي للتنمية، مستحقة الدفع بعد خمس سنوات. وقد تم تعيين المكتب التمثيلي لبنك لندن والشرق الأوسط في دبي، والذي تم افتتاحه في مايو من العام الماضي، للقيام بعملية الإصدار، إلا أن عملية التوثيق تمت في المقر الرئيسي لبنك لندن والشرق الأوسط في لندن.

وتعد صكوك البنك الإسلامي للتنمية، البنك ذو التصنيف الائتماني الممتاز AAA، أكبر إصدار من نوعه في قطاع الصكوك لعام 2014. كما يعد هذ الإصدار الأكبر من نوعه لبنك لندن والشرق الأوسط كمدير إصدار مشارك.

وقد بلغ عدد إصدارات صكوك البنك الإسلامي للتنمية في لندن 16 إصدارا منذ العام 2005، وذلك بقيمة إجمالية قدرها 7 مليارات دولار أمريكي. ولدى البنك الإسلامي للتنمية صكوك بقيمة 313 مليون دولار مدرجة في ماليزيا، ومنذ العام 2008 قام البنك بثلاثة إصدارات للصكوك بلغت قيمتها الإجمالية 700 مليون رنجت ماليزي.

وقال عادل الماجد، رئيس مجلس إدارة بنك لندن والشرق الأوسط، ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في بنك بوبيان:

«يعد البنك الإسلامي للتنمية أحد المحفزات الاقتصادية القوية في المنطقة والعالم. ويعد دورنا كمدير إصدار مشارك لصكوك البنك الإسلامي للتنمية إنجازا هاما لبنك لندن والشرق الأوسط هذا العام، كما يؤكد على التزامنا بتعزيز مكانة قطاع الصيرفة الإسلامية في منطقة الخليج والمملكة المتحدة.

إن الصيرفة الإسلامية تحظى باهتمام كبير على المستوى العالمي، وهناك مؤشرات تؤكد على مواصلة هذا التوجه. وتشير التوقعات إلى أن منطقة الخليج سوف تشهد إصدارات عديدة في العام 2014، معززة قطاع الصكوك محليا».

ومن الجدير بالذكر أن بنك بوبيان يعد أحد أكبر المساهمين في بنك لندن والشرق الأوسط.

وقد تم إدراج بنك لندن والشرق الأوسط في بورصة ناسداك دبي في أكتوبر من العام 2013، وحقق البنك نتائج مالية قوية عن العام 2013 تم الإعلان عنها في 3 مارس 2014. وقد حاز البنك على جائزة وورلد فاينانس لأفضل بنك إسلامي للعام، لتكون بذلك الجائزة الخامسة التي حاز عليها البنك لهذا العام.

حلول مؤسسية جديدة للارتقاء بأداء التطبيقات وأحمال العمل

«Dell» تعيد رسم حدود تقنية المعلومات

ديل.. فكر جديد لمستقبل أفضل

أعلنت شركة «Dell» اليوم عن تعزيز قدرات عملائها عبر إعادة رسم حدود تقنية المعلومات، وذلك بطرحها لحزمة حلول مؤسسية جديدة تهدف إلى تسريع زمن استجابة التطبيقات بشكل كبير، وتعزيز الربط ما بين تقنيات مراكز البيانات، وتبسيط عمليات تقنية المعلومات.

عادة ما يتم تكليف مدراء تقنية المعلومات العمل على تسريع وتيرة عمل الشركات دون إيقاف البنية التحتية، وهذا الأمر يتضمن تسريع اداء وزمن استجابة التطبيقات، بالإضافة إلى رفع سقف التوافرية للشركة، حيث يتم تمويل جميع هذه العمليات بميزانية مقيدة في معظم الأحيان. لذا، فإن حزمة حلول «Dell» الجديدة والمحسنة ستساعد العملاء على الاستفادة بالدرجة القصوى من استثماراتهم في أقسام تقنية المعلومات التابعة لهم، وذلك من خلال اختصار التجهيزات لتحسين أداء التطبيقات، وتسهيل إدارة عمليات مركز البيانات.

وبهذه المناسبة قال شمس حسان، مدير المنتجات المؤسسية لدى شركة «Dell» الشرق الأوسط: «يواجه مدراء تقنية المعلومات تحديا كبيرا يتمثل في تحقيق موازنة مقنعة ما بين التكاليف وضرورة توفير خدمات متطورة ومتدفقة لتقنية المعلومات، وذلك لضمان عدم خسارة الشركات لقاعدة عملائهم أو إيراداتهم أو إنتاجيتهم. أما جوهر الموضوع فيتركز في معالجة حركة البيانات المتزايدة، التي من شأنها أن تشكل ضغطا على مركز البيانات، كما أن العديد من الحلول المتاحة في السوق تعالج أجزاء من هذه المشكلة فقط، ولا تعالجها ككل. وباستثمار جميع قدراتنا وملكياتنا الفكرية الرئيسية منها والثانوية، استطاعت شركة «Dell» من تسريع طرح رؤيتها للحلول المؤسسية، وتزويد الشركات بحل متميز وفريد من نوعه لتسريع اداء التطبيقات، الأمر الذي من شأنه المساعدة على زيادة تدفق ومرونة حركة البيانات، والاستجابة بشكل أكبر لمتطلبات عملائها».

حلول «Dell» تسرع اداء التطبيقات من خلال تسريع حركة البيانات الأكثر استخداما

يعمل حل «Dell Fluid Cache» الخاص بشبكات منطقة التخزين «SAN» على تقريب مواقع تخزين البيانات الأكثر استخداما إلى السيرفر، مع تحسين اداء التطبيقات وتقليل زمن الاستجابة، كما أن المساعدة على حل مشاكل الأداء التي يواجهها العملاء مع تطبيقاتهم تتطلب سرعة الوصول إلى البيانات، مثل معالجة المعاملات عبر الإنترنت «OLTP»، وتخزين البيانات، وتأمين البنية التحتية وخدمات السحابة لسطح المكتب الافتراضي «VDI»، لذا تعمل هذه التقنية على مساعدة الشركات على تسريع زمن الوصول إلى البيانات، وذلك عن طريق تجميع واستخدام سواقات «Dell PCI Express Flash» لتخزين البيانات التي تتميز بزمن وصول منخفض بشكل مؤقت داخل السيرفرات التقليدية.

ويذكر بأن حل «Dell Fluid Cache» الخاص بشبكات منطقة التخزين «SAN» حقق 5 ملايين قراءة إدخال/إخراج عشوائية في الثانية «IOPS»، وهو ما خفض نسبة التكاليف المترتبة على كل مستخدم إلى 71 في المائة، كما كشفت الاختبارات المخبرية التي قامت بها شركة «Dell» عن تحسين معدل زمن استجابة قواعد البيانات بنسبة 99 بالمائة، مع السماح بزيادة عدد المستخدمين المتزامنين لأكثر من ستة اضعاف، حيث بلغت 14.000 مستخدم بعد أن كانت 2.200 مستخدم فقط.

وبتوفير بنية تحتية موحدة لبيانات الطرفيات في كل مكان على امتداد نطاق الأداء، قضى حل «Dell Fluid Cache» الخاص بشبكات منطقة التخزين «SAN» على تناوب الاستفادة ما بين اداء السيرفر والفوائد الكاملة لشبكات منطقة التخزين «SAN»، بما فيها الاعتمادية وسهولة الإدارة وحماية البيانات. كما أن موقع البيانات الذكية ما بين السيرفر وشبكات منطقة التخزين «SAN» بإمكانه إتاحة الفرصة أمام العملاء لتحسين الأداء بشكل كبير، مع الحد من تكاليف الحل من خلال تمكين البيانات المناسبة من الاستقرار في المكان المناسب وفي الزمن المناسب. ويتميز هذا الحل أيضا بواجهة إدارة واحدة وقدرات متكاملة بشكل كبير للتحكم بشبكات منطقة التخزين «SAN»، بما فيها آلية التصنيف، وتحديد لقطات من ذاكرة التخزين المؤقت، وتكرار وضغط البيانات، كما انه يساعد العملاء على توفير الوقت والموارد من خلال العديد من مزايا اداء التطبيق الممتازة، واستخدام تقنية التخزين الاقتصادي المتقدمة من «Dell».

وتعمل آلية تقريب مواقع البيانات الأكثر استخداما إلى موارد الحوسبة على الحد من حركة البيانات من موقع تخزين إلى السيرفر، وهو ما يتيح للعملاء إمكانية:

تحسين الأداء
ضمان تكامل البيانات
تعزيز المرونة
الاستفادة بالدرجة القصوى من استثمارات التخزين

برمجيات «Dell Compellent Storage Center» الجديدة المطروحة تحسن الأداء ومستوى الأمن والإدارة

بالإضافة إلى تحسين قدرات الذاكرة الوميضية والتموضع الذكي للبيانات ما بين ذاكرة التخزين المؤقت للسيرفر الموجودة فيه وصفائف التخزين التقليدية، تعمل مصفوفة برمجيات «Dell Compellent Storage Center 6.5» على توسيع الأداء وتحسين عمليات التصنيف للإصدارات السابقة من برمجيات «Storage Center»، فضلاً عن توفير ميزات مؤسسية جديدة للعملاء.

وللتخفيف عن كاهل العملاء فيما يتعلق بمعضلة التناوب التاريخية ما بين قدرة التكاليف المنخفضة والأداء العالي، تدعم برمجيات «Storage Center 6.5» القدرة على تحقيق الأداء الوميضي الخارق والتسلسل الرائد ضمن شبكة منطقة التخزين «SAN» الواحدة، فضلاً على خفض تكاليف سعة التخزين التي تم تحسينها من خلال تصميم مستوى متقدم وجديد لتقنية ضغط البيانات.

ديل تحقق 5 ملايين عملية إدخال/إخراج عشوائية في الثانية «IOPS»، مما يسرع أداء التطبيقات بنسبة تصل حتى 99 في المئة

مطالب بإدراج السوق الكويتي ضمن قائمة الأسواق الناشئة

قالت مصادر بان هيئة الأسواق الآن امام استحقاق مهم للغاية يتطلب البحث والإسراع في اتخاذ ما يلزم للتوافق معها وهو إدراج السوق الكويتي ضمن قائمة الأسواق الناشئة، ما يستدعي الانتهاء من الملفات الخلافية ما بين الهيئة والاشخاص المرخص لهم، منوهة الى ان إخضاع قضية التعديلات للبحث من خلال مبادرة لـ «هيئة الأسواق» ستوافر لها الظروف للاهتمام بقضايا اخرى اكثر اهمية ضمن مساعي الإدراج في «الأسواق الناشئة»، وفق تصنيف «مورغان ستانلي»، لاسيما ان هناك اسواقا استفادت من تجربة الكويت التاريخية وسبقتها في الانطلاق نحوها، فيما تشير معلومات الى ان الهيئة توافقت مع معظم الشروط ولم يتبق سوى القليل منها.

خصخصة البورصة

في سياق متصل، اخذ الحديث عن مجلس إدارة شركة البورصة والترتيبات الخاصة بالخصخصة ابعادا كبيرة خلال الفترة الحالية، إذ تتوارد الانباء حول استقطاب قيادات من خارج تنظيم الهيئة وسوق المال، حيث تُطرح يوميا اسماء مختلفة لتولي عضوية المجلس الاول للشركة، إذ تدفع مصادر في اتجاه ضرورة تعديل المواد الخاصة بطرح الرخصة للخصخصة قبل قوات الاوان، لاسيما وان راس المال والآليات المرصودة لها تتطلب إعادة البحث.

واقترحت بعض الإطراف تعيين من سيقع عليه الاختيار لرئاسة الكيان عضوا في لجنة السوق ليشغل الموقع الشاغر «كرسي وزير المالية الحالي انس الصالح عندما كان ممثلا رئيسا للمقاصة»، ومن ثم تشكيل لجنة برئاسة هذا العضو لتنفيذ مخطط الشركة الجديدة وانجاز المرحلة الانتقالية بسهولة، وذلك لاكثر من سبب، منها استغلال وضع لجنة السوق وخبراتها في وضع اللبنة الأساسية لشركة البورصة خصوصا انها على تماس دائم بكل كبيرة وصغيرة تتعلق بالكيان.

ولفتت الى إمكانية انبثاق لجان مختلفة من لجنة السوق لتسهيل تلك المهام، منوهة الى ان ذلك قد يواجه معارضة من قبل البعض على اعتبار ان المجلس المرتقب لابد ان يكون منفصلا تماما عن اي عمل للجان السوق.

مهام المجلس

وذكرت المصادر أن هناك مهاما رئيسة ستُلقى على عاتق المجلس، منها:

اولا: توفيق اوضاع موظفي البورصة واختيار الكوادر التي ستكمل الطريق مع التنظيم الجديد مع مراعاة تخيير هؤلاء ما بين الاستمرار في القطاع الخاص «شركة البورصة» بعقود تمتد لسنوات، او الانتقال الى هيئة الأسواق.

ثانيا: وضع الهيكل الداخلي وتفعيل الخطط التطويرية مع طرح الأدوات الاستثمارية اللازمة للمرحلة المقبلة، دون الاخلال بقواعد هيئة اسواق المال في هذا الخصوص.

ثالثا: طرح راسمال الشركة للاكتتاب، 50 في المئة للمواطنين، و50 في المئة على شرائح من خلال مزايدات وكل شريحة لا تتجاوز 5 في المئة، مع الوضع في الاعتبار، التدقيق على الجهات المنافسة وعلاقات بعضها ببضع إن وجد، فيما يُشرف المجلس على كل مزاد منذ الإعلان ثم فتح الباب للراغبين وحتى الإعلان لعشرة ايام عمل «حسب القواعد الجديدة للمزادات التي تبدا 5 في المئة وحتى 30 في المئة».

وبحسب الخطط الموضوعة سيوقف العمل لدى الانتهاء من الطرح بمرسوم تاسيس السوق وذلك مع نهاية مهمة الإدارة الحالية للبورصة، على ان يعقب ذلك تشكيل مجلس إدارة جديدا من الملاك الجدد، فيما سيكون للمجلس المُعين مهمة «تاريخية» لإطلاق أول شركة لبورصة الاوراق المالية.

وبلغ عدد الملفات الفنية المهمة التي يُفترض ان تُطرح باقصى سرعة للبحث لدى هيئة المفوضين نحو خمسة ملفات رئيسة، تتقدمها الإدراجات المؤجلة، والتحقق المسبق من ارصدة الأسهم والمبالغ الخاصة بالمتعاملين، اضافة الى اعتماد ضُناع السوق المقترح من البورصة واتحاد شركات الاستثمار، الى جانب المشتقات المالية التي اصبحت تقنياتها جاهزة واخيرا «البوست تراید» او ما يُسمى إجراءات ما بعد التداول.

وتشير معلومات الى ان بعض تلك الملفات رُفع الى «هيئة الأسواق» منذ عام ونصف العام ولم تصدر أي قرارات بشأنها، وذلك بخلاف ملفات اخرى لم يتضح الموقف منها بعد، مثل السوق الثالث وغيرها.

عمومية «المتحدة للدواجن» تقر توزيع 10 في المئة أرباحاً نقدية

جانب من اجتماع الجمعية العمومية

أعلنت شركة الكويتية المتحدة للدواجن «دواجن» بان الجمعية العامة العادية قد انعقدت امس وأقرت توصية مجلس الادارة توزيع ارباح نقدية بنسبة 10 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «10 فلوس لكل سهم» عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2013 وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة.

وأوضح البيان المنشور على موقع البورصة بانه وبعد موافقة مجلس ادارة الشركة على قرار الجمعية العامة سيتم تداول سهم الشركة بدون ارباح نقدية اعتبارا من اليوم الموافق 05-05-2014.

وحققت الشركة أرباحا في 2013 بلغت 2.46 مليون دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 1.9 مليون دينار في عام 2012، بارتفاع في الأرباح تقدر نسبته بحوالي 29.5 في المئة. وبلغت ربحية سهم الشركة الواحد عن العام الماضي 21.95 فلسا مقابل ربحية بلغت 16.95 فلسا للسهم الواحد عن عام 2012.

29 تحقيقاً من دول أجنبية ضد صادرات الخليج

تعرضت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي في أسواق الدول الأجنبية، إلى عدد كبير من تحقيقات مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية، الذي يشمل تحقيقات مكافحة الإغراق ومكافحة الدعم والزيادة في الواردات بإجمالي 29 تحقيقا خلال السنوات الثلاث الماضية، وكانت الإمارات والسعودية الأكثر تعرضا لهذه التحقيقات.

وأوضح تقرير أمانة مجلس التعاون الخليجي الصادر بنهاية العام الماضي أن العالم يشهد تزايدا في استخدام أدوات حماية الصناعة المحلية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية، تنبثق من الأهداف التي حددها القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون ولائحته التنفيذية، وتهدف استراتيجية المكتب إلى مأسسة العمل وتحقيق الريادة والتميز فيه، وأن هذه الريادة والتميز لن يتحقق إلا بوجود عدة عوامل تعمل مع بعضها البعض في بوتقة واحدة، وفق تناغم منسجم يؤدي في النهاية للوصول إلى الريادة والتميز التي ينشدها المكتب.

وأبان التقرير أنه، نتيجة لانضمام دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية، وقيام الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، وانطلاقا من الهدف السامي لمكتب الأمانة الفنية المتمثل في حماية الصناعة الخليجية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية، وتماشيا مع الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، ما حدا بدول المجلس إلى إنشاء جهاز خليجي يتمتع برؤية مستقبلية واضحة تمكنه من ممارسة الأدوار المنوطة به على أكمل وجه، ومن تحقيق نتائج إيجابية مرضية تخدم المصلحة العامة لدول المجلس وتحافظ على المكتسبات التي حققتها الصناعة المحلية ودورها الاستراتيجي في دول المجلس.

ووفقاً للتقرير، فإنه فيما يتعلق بالتحقيقات، يقوم مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية بشكل دوري ومستمر، برصد شامل لجميع التحقيقات والرسوم الحمائية التي تتعرض لها صادرات دول المجلس في الأسواق الأجنبية، حيث يتم إعداد تقارير مفصلة حول القضايا المرفوعة على صادرات دول المجلس وتعرض، على اللجنة الدائمة في اجتماعاتها الدورية.

ويشير التقرير إلى أن خطة مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية، تنبثق من الأهداف التي حددها القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون ولائحته التنفيذية، وتهدف استراتيجية المكتب إلى مأسسة العمل وتحقيق الريادة والتميز فيه، وأن هذه الريادة والتميز لن يتحقق إلا بوجود عدة عوامل تعمل مع بعضها البعض في بوتقة واحدة، وفق تناغم منسجم يؤدي في النهاية للوصول إلى الريادة والتميز التي ينشدها المكتب.

وأبان التقرير أنه، نتيجة لانضمام دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية، وقيام الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، وانطلاقا من الهدف السامي لمكتب الأمانة الفنية المتمثل في حماية الصناعة الخليجية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية، وتماشيا مع الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، ما حدا بدول المجلس إلى إنشاء جهاز خليجي يتمتع برؤية مستقبلية واضحة تمكنه من ممارسة الأدوار المنوطة به على أكمل وجه، ومن تحقيق نتائج إيجابية مرضية تخدم المصلحة العامة لدول المجلس وتحافظ على المكتسبات التي حققتها الصناعة المحلية ودورها الاستراتيجي في دول المجلس.

وبحسب التقرير فإن القانون الموحد لمكافحة الإغراق، جاء ليؤطر العمل في هذا المجال الحيوي والمهم في مسيرة العمل الخليجي المشترك، ويبرز دول المكتب ومكانته بالنسبة لتفعيل العمل بالقانون الموحد ليقوم بالمهام المنوطة به في هذا القانون، التي من أهمها الدفاع عن الصناعة الخليجية فيما تواجهه من ممارسات ضارة، سواء في الأسواق الخليجية أو الأسواق الخارجية في حال ما طلبت من الدول الأعضاء منه ذلك.